نـــــزاع الغـــرب وكوريا الشمالية .

د. المختار ضو زامونة ـ قسم العلوم السياسية ـ جامعة ليبيا المفتوحــة

المقدمـــــــة :

ظهر النّزاع بين كوريا الشمالية والغرب لإثر الصراع القائم في شبه الجزيرة الكورية بين كوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) وكوريا الجنوبية (الجمهورية الكورية) إبان الحرب العالمية الثانية، وأصبح لكل دولة حليف من الخارج ، حيث تلقّت كوريا الشمالية دعماً الاتحاد السوفيتي والصين والدول الشيوعية الحليفة لها ، في حين تلقت كوريا الجنوبية دعمًا الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء الغربيين ؛ إذ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بِدءاً من عام 1945م ، تم تقسيم شبه الجزيرة الكورية من قبل القوى الخارجية وتم تأكيد التقسيم بشكل رسمي عام 1948م، حيث وصل التوتر بين الطرفين إلى ذروته مع اندلاع الحرب الكورية التي استمرت منذ عام 1950 حتى عام 1953، والتي أدّت إلى تعميق التقسيم بين الدولتين .

تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على وجود عسكري في كوريا الجنوبية تنفيذاً لاتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين، وتم فرض العزلة على كوريا الشمالية من قبل المعسكر الغربي في جميع المجالات ، وفي مواجهة ذلك طورت كوريا الشمالية بمساعدة حلفائها إمكانية صاروخية ونووية، وظهرت مساع من قبل الغرب إلى التفاوض معها برعاية حليفها الصين الشعبية لثنيها على امتلاك التقنية النووية بالتزامن مع فرض إجراءات اقتصادية دولية عليها من قبل مجلس الامن الدولي، إلا أن المفاوضات والجزاءات باءت بالفشل، لتصبح اليوم كوريا الشمالية إحدى الدول النووية، واستمر الصدام مع الغرب خصوصاً بعد الحرب الروسية الأوكرانية إلى حين إعداد هذا البحث، ما أدى إلى زيادة التوتر في المنطقة.

أولاً ــ أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في بيان أثر الصراع الدولي على العلاقات الدولية، وفهم أسباب النزاع الدولي عبر دراسة الحالة من خلال النظرية الواقعية ونظرية الربط والترابط في العلاقات الدولية، وبيان مدى فعالية قواعد القانون الدولي تجاه النزاعات الدولية ، ومدى تأثر هذه القواعد بمصالح الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي .

ثانيًا ــ إشكالية الدراسة :

تتركز الإشكالية الأساسية حول مفهوم السلم والأمن الدوليين كمنطلق للعلاقات الدولية، ولزيادة الإيضاح يمكن أن نعالج الإشكالية من خلال طرح التساؤلات الأتية :

- ما هو مفهوم السلم والأمن الدوليين من وجهة نظر الدول أطراف الصراع؟
- ماهي التحديات التي تواجه تطبيق قواعد القانون الدولي العام في العلاقات الدولية؟

ثالثًا ـ منهج الدراسة :

في محاولة لدراسة الصراع الغربي مع كوريا الشمالية، كان لابد من دراسة هذا الموضوع من جوانبه المختلفة ، الأمر الذي يتطلب اعتماد المنهج التاريخي للموضوع بغية رصد المراحل التي مرّ بها، كذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان ماهية موضوع البحث وما يشمله من أفكار وما يتم التوصل إليه من استنتاجات، كما يتطلب موضوع البحث استخدام المنهج النقدي لبيان المثالب التي تعتري نظام العلاقات الدولية من خلال تسليط الضوء على أسباب ودواع ونتائج الصراع وأثره على النظام العالمي والمجتمع الدولي بصفة عامة.

رابعًا ـ خطة الدارسة:

يتضمن البحث دراسة الصراع الغربي مع كوريا الشمالية من حيث بيان جذور المشكلة وأثرها على مبادئ القانون الدولي العام المنظمة للعلاقات الدولية والنظام الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك بأن أعتمد الباحث في إجراء هذا البحث الخطة التالية : المطلب الأول: الجذور التاريخية للأزمة ، وفي المطلب الثاني : أسباب الصراع بين الغرب وكوريا الشمالية . وتنتهي الدراسة بخاتمة تحتوي على النتائج التي توصل إليها الباحث وبعض التوصيات .

المطلب الأول ــ الجذور التاريخية للأزمة :

كانت كوريا – قبل انقسامها إلى شمالية وجنوبية – خلال أغلب تاريخها منتهكة ومُتقاتل عليها من قبل القوى الإقليمية المحيطة بها، إذ كانت خاضعة للاحتلال المنغولي من عام 1231م ، وحتى مطلع القرن الرابع عشر، كما أنها كانت منهوبة من قبل القراصنة اليابانيين في عامي 1359م و 1361م، وأطلق إمبراطور اليابان هيدويوشي غزوًا كبيرًا لكوريا في عامي 1592 و 1597م، وفي منتصف القرن التاسع عشر تبنى حكام كوريا سياسة الباب المغلق، وذلك بسبب الأطماع الغربية لتلقب بذلك (المملكة المحرمة)، وفي اعقاب القرن التاسع عشر أجبرت كوريا على فتح أبوابها للتجارة الدولية فأبرمت معاهدات تجارية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وفي عام 1876م، وقعت كوريا معاهدة ذات طابع اقتصادي فتحت بموجبها جميع موانئها للتجارة مع اليابان مقابل اعتراف الأخيرة باستقلالها، إلا أن النفوذ الياباني قوبل برفض صيني وروسي[1].

واحتفظت كوريا باستقلالها حتى نهايات القرن التاسع عشر، بيد أنه كان للصين وروسيا مساع من أجل تحجيم وإنهاء النفوذ الياباني المتنامي في شبه الجزيرة الكورية، وذلك في سبيل تحقيق مكاسب تجارية ، وأدى هذا التنافس إلى اندلاع الحرب الصينية اليابانية في عامي 1894 و 1895م، والحرب الروسية اليابانية في عامي 1904 و 1905م، وكانت النتيجة انتصار اليابان في الحربين، وفي عام 1910م ضمت اليابان كوريا كجزء من الإمبراطورية اليابانية وبقى هذا الحال مستمرًا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في 1945م، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، أدى استسلام اليابان لقوات الحلفاء إلى تقسيم كوريا إلى منطقتين محتلتين بإدارة أمريكية للجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية، بينما استولت قوات الاتحاد السوفيتي على المنطقة الشمالية لخط (38)، إذ كان من المفروض لهذا التقسيم أن يكون مؤقتًا من أجل تسهيل استسلام اليابانيين، وحتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والصين، من تنظيم إدارة متفق عليها لسبه الجزيرة الكورية، إلا أن ذلك لم يتم، ونتج

عن هذا التقسيم نشوء دولتين الأولى شمال خط (38) تحت نفوذ الاتحاد السوفيتي، والثانية جنوب الخط (38) تحت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ولقد تم الاعلان في الجزء الشمالي من شبه الجزيرة الكورية عن قيام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) في سبتمبر من العام 1948م برئاسة الجنرال (كيم أيل سونج)، وأعترف بها الاتحاد السوفيتي فورًا، ومن تم اعترفت بها جمهورية الصين الشعبية في العام 1950م، وقد جلت القوات السوفيتية عن كوريا الشمالية في يناير 1948م، كما تم الإعلان عن دولة كوريا الجنوبية في القسم الجنوبي لخط (38)، ومن تم وبسبب الحرب الباردة والتعارض بين الدولتين الكوريتين اندلعت الحرب الكورية في عام 1950م ، الأمر الذي عمق الخلافات، وأكد على التقسيم بين الدولتين[3].

باشـــرت كوريا الشمالية منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي برنامجها النووي باتفاق التعاون مع الاتحاد السوفييتي، وكانت البداية تدشين منشأة للبحث النووي قرب مدينة (يونج بيون)، وبدأ المفاعل العمل في عام 1967م، وفي عام 1974م تم تطوير هذا المفاعل النووي ليماثل المفاعلات الموجودة في الاتحاد السوفييتي، ثم قامت كوريا الشمالية ببناء مفاعل نووي جديد في (يونج بيون) كان قادرًا على انتاج البلوتونيوم ، وبدأ العمل في عام 1968م، وفي نفس العام كشف المخابرات الأمريكية أن كوريا الشمالية قد قامت بتجربة تفجير نووية، وأنها قامت ببناء مفاعلين نوويين كبيرين، قدرة الأول (50) ميجاواط في يونج بيون ، والثاني بقدرة (200) ميجاواط في مدينة تاكيون[4].

وتعتبر كوريا الشمالية اليوم ثامن قـــوة نووية في العالم، ففي عام 2002م، أعلنت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بأن كوريا الشمالية تمتلك سلاحاً نووياً أو سلاحين نوويين، وكان امتلاك السلاح النـــووي من قبل كوريا الشمالية ردًا على التهديد الأمريكي باستخدام الأسلحة النووية المنشورة في كوريا الجنوبية ضدها خلال الحرب الكورية التي اندلعت ما بين سنة 1950 و 1953م ، ولقد شهدت السنوات ما بين 2009 – 2014 م، نموًا في تطور البرنامج النووي والصاروخي الكوري الشمالي، لتمثل تحديًا جديًا للولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي، وإلى جانب بيانها الصريح عن قيامها بإجراء تجربتين نوويتين، وثلاث تجارب لصواريخ بعيدة المدى، قامت كوريا الشمالية بنشاطات مهمة في تطوير وإنتاج المواد المشعة والصواريخ البالستية[5].

ولقد أبدت كوريا الشمالية في بداية الأمر تعاونًا نسبيًا بشأن برنامجها النووي ، ففي عام 1985م، وبعد مساعٍ من قبل الاتحاد السوفيتي ، قامت بالانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي ، ودخلت في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن برنامجها النووي، وأذنت للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشآتها النووية، وتعهدت بموجب اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية بوقف برنامجها للبلوتونيوم وتفكيكه تدريجيًا مقابل حزمة من المساعدات، إلا أنه وفي عام 1993م، أعلنت انسحابها من المعاهدة ، ثم تراجعت عن الانسحاب بعد تهديد الولايات المتحدة الأمريكية لها بفرض مزيد من العقوبات، ثم انخرط الطرفان في تفاوض مباشر نتج عنه الاتفاق على بعض النقاط أهمهما عدم استخدام القوة بين الطرفين أو التهديد بها، بما في ذلك القوة النووية، واحترام سيادة كلا الطرفين ، ودوام الحوار الثنائي، واستئناف الطاقة الدولية للطاقة الذرية أعمالها في التفتيش والمراقبة ، فضلًا عن الاستئناف (الكوري الكوري)، وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على منح كوريا الشمالية مفاعلات نووية حديثة

تعمل بالماء الخفيف بدلًا من مفاعلات الجرافيت، وهو ما أفضى في النهاية إلى التوصل إلى اتفاق الإطار في عام 1994م، إلا أن هذا الاتفاق لم يؤدي إلى النتائج المرجوة منه[6].

وقال الرئيس كيم جون أون في أو أول تصريح يدلي به بعد التجربة النووية لسنة 2016م، " إن هذه التجربة النووية كانت إجراء للدفاع عن النفس من أجل حماية السلام بطريقة فعالة في شبه الجزيرة الكورية والأمن الإقليمي من خطر اندلاع حرب نووية يتسبب بها الامبرياليون الذين تقودهم الولايات المتحدة »، مضيفًا «أنه حق مشروع لدولة ذات سيادة، أنه عمل صائب لا يمكن لأحد أن ينتقده»، وكان تصريحه غداة موقف مماثل صدر عن نظامه الذي أعتبر أن ما جرى للرئيس العراقي صدام حسين، هو نموذج على القدر المحتوم الذي ينتظر كل نظام يتخلى عن برنامجه النووي[7]. ولقد وُقعت الجزاءات الدولية المُبينة آنفًا في سبيل إرغام كوريا الشمالية على التخلي عن برنامجها النووي.

هذا وقد تم توقيع جزاءات ضد كوريا الشمالية، ولكنها فشلت في تحقيق الهدف الذي أقرت من أجله، وذلك لعدة أسباب من بينها، استخدام الصين وروسيا لحق النقض (الفيتو) ضد أي قرار بفرض العقوبات ضدها، وهو ما حدث في القرارين رقمي (1695) و (1718)، إذ لم توافق عليهما الصين وروسيا، إلا بعد إدخال بعض التعديلات عليهما، كما رفضت كوريا الجنوبية إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمـــن، وإصدار عقوبات ضد جارتها كوريا الشمالية، كون ذلك سيؤدي إلى مزيد من التصعيد الكوري الشمالي، إضافةٌ إلى الدعم الاقتصادي الصيني ، الذي خفف من وطأة العقوبات الاقتصادية المفروضة، كما أن استخدام الخيار العسكري لم يعد له فائدة بعد امتلاك الأخيرة للأسلحة النووية، وأن أي صدام مسلح قد يتحوّل إلى حرب نووية شاملة تهدد العالم بأســـره[8].

ولقد لعبت الصين دورًا رئيسيًا في المباحثات السداسية التي تستضيفها بشأن الملف النووي لكوريا الشمالية، والتي أطرافها كل من : الولايات المتحدة الأمريكية، والصين ، وكوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية، واليابان، وروسيا، والتي تهدف لحث كوريا الشمالية على التخلي عن برنامجها النووي بالطرق السلمية عن طريق التفاوض ، وذلك بسبب العلاقات المميزة بين الصين وكوريا الشمالية ، إذ أن الصين هي الأخرى تعارض امتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية بسبب تهديده لأمنها الوطني، ومخاطر الاختبارات النووية على السلامة البيئية للصين، كما أن ذلك يمكن يحفز الدول في المحيط الإقليمي لكوريا الشمالية لامتلاك أسلحة نووية ، ومنها اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، كما أن ذلك يجعل من مكانة الصين القيمية والأخلاقية في المجتمع الدولي على المحك ، ذلك أنه يرجى منها الاضطلاع بدور أكبر في الأمن الدولي والإقليمي، إلا أنها ورغم معارضتها لامتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية فهي تتعامل مع هذا الملف كورقة مهمة في إدارة علاقتها مع الولايات المتحدة واليابان والاستقرار في منطقة شرق أسيا[9].

المطلب الثانـــــي ـ أسباب الصراع بين الغرب وكوريا الشمالية:

إن أهـــم الأسباب وراء الصراع ، وهو اتهام الغـــرب لكوريا الشمالية بتهديدها للسلم والأمن الدوليين، من خلال امتلاكها للسلاح النووي ، إلا أن هذا الرأي يتعارض مع منظور الصين وروسيا ، اللتين تريان أن امتلاكها للسلاح النووي ، أمر لابد منه للحفاظ على تـــوازن القوى في المنطقة[10] ،

وفيما يلي سيتم معالجة مواقف جميع هذه الدول وفقًا لما يلي :

أولًا ــ موقف الدول الحليفة لكوريا الشمالية:

سيتم فيما يلي بيان موقف كل من روسيا والصين من الملف النووي لكوريا الشمالية:

أ- **الموقف الروســـــي :** عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وفي ديسمبر من سنة 1945م، عُقد اجتماع في موسكو بين وزراء خارجية الاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتم الاجماع على وضع شبه الجزيرة الكورية تحت الانتداب الأمريكي السوفييتي لمدة خمس سنوات ، على أن يتم تأليف لجنة أمريكية سوفيتية مشتركة من أجل إقامة حكومة كورية موحدة، واقترحت الولايات المتحدة في سنة 1947م ، مشـــروع قرار على مجلس الأمن يدعو لتنظيم انتخابات في شبه الجزيرة الكورية تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أنه وعلى الرغم من تمرير القرار، قام الاتحاد السوفييتي بغلق الخط الفاصل بين الشمال والجنوب ورفض دخول ممثل الأمم المتحدة للجزء الشمالي، الأمر الذي دفع الهيئة للإشراف على الانتخابات في الشطر الجنوبي في مايو 1948م، ومن تم قيام الجمهورية الكورية في أغسطس عام 1948م، أما في الجزء الشمالي فقد أعلن فيه عن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سبتمبر من سنة 1948م، وذلك بمباركة الاتحاد لسوفييتي، ثم تأسس حزب العمال الكوري الذي كان بقيادة (كيم إيل سونج) والذي أصبح رئيسًا للبلاد حتى وفاته في عام 1994م[11].

وفي أواسط فترة الخمسينيات من القرن الماضي قام الاتحاد السوفييتي بتدريب فريق من العلماء النوويين لكوريا الشمالية، وقام بنقل التكنولوجيا النووية إليها، الأمر الذي نتج عنه بناء مفاعلات نووية في كوريا الشمالية، كانت البداية من أجل توليد الطاقة ثم ما لبث أن تحول الأمر إلى أغراض عسكرية، وكان من أبرز نشاطاتها العسكرية، التجربة النووية الناجحة التي أجرتها كوريا الشمالية في سنة 2006م، الأمر الذي نتج عنه إدانة دولية واسعة، ثم أعلنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية والصين وروسيا رفضها لامتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية، ما أدى إلى توقيع عقوبات دولية صادرة عن مجلس الأمن ضدها في أكتوبر لسنة 2006م في قراره رقم (1718)[12].

ولقد استعملت كل من روسيا والصين حق النقض (الفيتو) ضد القرار (1718)، الأمر الذي أدى إلى استبعاد الخيار العسكري ضد كوريا الشمالية، واقتصرت العقوبات على عقوبات اقتصادية فقط، وبعد قيام كوريا الشمالية بإجراء التجربة النووية الثانية في مايو 2008م، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (1874) الذي أقتصر على إدانة التجربة النووية ، وفرض مزيد من الإجراءات التي تهدف إلى تضييق الخناق عليها، بالإضافة إلى عقوبات مالية، ولم يكن الخيار العسكري من ضمن هذه العقوبات[13]، وكذلك لم يرد الخيار العسكري في قرارات مجلس الأمن رقم (2094) لسنة 2013م، والقرار رقم (2270) لسنة 2016م، واقتصرت العقوبات في القراريـــن على عقوبات اقتصادية وفرض تدابير أكثر شـــدة متعلقة بحظر واستيراد الأسلحة والمواد التكنولوجيا المستخدمة في البرامج النووية والصاروخية[14].

ب- **الموقف الصينـــي :** تعد جمهورية الصين الشعبية أحد حلفاء كوريا الشمالية، إذ ساعدتها في تطوير برامجها النووية والصاروخية ، كما دعمتها دبلوماسيًا واقتصاديًا، وذلك من أجل تحقيق توازن للقوى في المنطقة، إذ تسعى الصين وعن طريق انخراطها في المفاوضات مع كوريا الشمالية بشأن برنامجها النووي إلى تحقيق

مكاسب استراتيجية مهمة من شأنها أن تساهم في تخفيف التوتر في المنطقة، وذلك عن طريق المطالبة بسحب كلي أو جزئي لقوات الولايات المتحدة الأمريكية البالغ (27) ألف جندي في كل من اليابان وكوريا الجنوبية[15].

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن الصين تعتبر من أكبر الداعمين لكوريا الشمالية، فهي تزودها بأكثر من (470) مليون دولار، على شكل معونات غير مباشرة سنويًا، وذلك بسبب خشية الصين من انهيار النظام الاقتصادي في كوريا الشمالية، بسبب العقوبات المفروضة عليها، الأمر الذي سيؤدي إلى تدفق أعداد كبيرة من النازحين إلى الأراضي الصينية، وما سينتج عنه من مشاكل كبيرة لها[16]. بيد أنه في نفس الوقت ، تخشى الصين وبسبب البرنامج النووي لكوريا الشمالية أن يتحول الأمر إلى سباق تسلح إقليمي بين اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ، التي تمتلك القدرات والتقنيات التي تمكنها من إنتاج أسلحة نووية خاصة بها ، لذلك كانت تسعى لحل الأزمة سلميًا ، إذ قامت بإدانة التجارب النووية التي أجرتها كوريا الشمالية ، كما عملت على دعم العودة إلى المسار التفاوضي بغية التوصل إلى اتفاق يخدم مصالح جميع الأطراف الإقليمية والدولية[17].

ولقد قامت الصين بالتصويت في سنة 2009م، لصالح قرار مجلس الأمن رقم (1874) للتوسع في العقوبات المفروضة وفقًا للقرار (1718) لسنة 2006م، كما قامت بالتصويت لصالح قراري مجلس الأمن (2087) و (2094) بشأن إدانة الاختبارات النووية لكوريا الشمالية ، وذلك حرصًا منها على عدم تفاقم الأوضاع، واندلاع حرب نووية شاملة لا يمكن التنبؤ بمداها، ونتائجها في المنطقة ومحيطها الإقليمي[18].

ثانيًا ـ موقف الولايات المتحدة الأمريكية الرافض للبرنامج النووي لكوريا الشمالية:

انضمت كوريا الشمالية إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في سنة 1985م، بيد أنها شددت على أنها لن تأذن بإجراء التفتيش على منشآتها النووية ما لم تسحب الولايات المتحدة الأمريكية أسلحتها النووية من جارتها كوريا الجنوبية[19].

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من المعارضين لامتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية، وكان هدفها الاستراتيجي ومنذ فترة التسعينيات من القرن الماضي، هو تجريدها من قوتها النووية، إلا أن السياسات الأمريكية وُصفت بالتخبط تجاه هذا الملف ما بين الاسترضاء والعزل والاحتواء، وقد تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع الملف النووي لكوريا الشمالية على الصعيد الدبلوماسي عندما زار الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) كوريا الشمالية زيارة غير رسمية ، بناءً على دعوة من قبل الرئيس (كيم أيل سونغ) في سنة 1993م ، وأطلعه رئيس كوريا الشمالية عن نيته في التفاوض مع الولايات المتحدة، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي لبلاده، ثم جاء تصريح للرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) أثناء زيارته لكوريا الشمالية سنة 1993م، بأنه سوف تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالرد السريع وبطريقة شاملة في حال ما استخدمت كوريا الشمالية السلاح النووي ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ولقد أفضت هذه الأحداث إلى عقد مفاوضات بين الطرفين في جنيف لسنة 1994م، أسفرت عن التوصل إلى اتفاق بموجبه يتم بقاء كوريا الشمالية في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتجميد برنامجها النووي، والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعمل داخل أراضيها مقابل حزمة من مساعدات أمريكية في مجال الطاقة النووية السلمية ومساعدات اقتصادية مرضية[20].

وفي عام 2002م، اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الشمالية تخصيب اليورانيوم والسعي إلى حيازة أسلحة نووية، وامتلاك برنامج نووي سري لتطوير الصواريخ، وفي شهر أبريل سنة 2033م، انسحبت كوريا

الشمالية من معاهدة (منع انتشار الأسلحة النووية) وصرحت في سنة 2005م، أنها باشرت بناء قوة ردع نووية ، وقامت بتطوير أسلحة نووية وبدأت بتنفيذ عدة تجارب صاروخية وتجارب نووية، إذ جرت تجربة نووية هي الأولى في أكتوبر عام 2006م، وقامت بتنفيذ تجربة نووية ثانية في مايو من عام 2009م، وقامت بإجراء تجربة نووية ثالثة في فبراير سنة 2013م، وأجرت كذلك تجربة نووية هي الرابعة في يناير سنة 2016م[21]، كما أجرت في سبتمبر 2016م، التجربة النووية الخامسة لها، وفي سبتمبر 2017م، أجرت تفجيرها التجريبي النووي السادس[22].

وتُعد كوريا الشمالية الأن بمثابة قنبلة موقوتة، سواء في حال بقاء نظامها على ما هو عليه، أم في حال انهياره، الأمر الذي يشكل تهديدًا للدول الإقليمية، إضافةً للولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن بقاء النظام في بيونج يانج على ما هو عليه سيزيد من حجم ترسانتها النووية، وفي حال انهياره فسوف يخلف وراءه فوضى عارمة تهدد مصالح الجميع، الأمر الذي سيؤدى إلى احتمال سيطرة كوريا الجنوبية على إقليم كوريا الشمالية، ما يعني وجود قوات أمريكية على الحدود الصينية ، وهو أمر غير مقبول جملًة وتفصيلًا لدى الأخيرة، ناهيك عن إمكانية حدوث تنافس على السلطة بين الفصائل العسكرية الكورية الشمالية فتشعل حربًا أهلية، كما سيمثل مصر الأسلحة النووية خطرًا جسيمًا في حال تهريبه أو بيعه من قبل تلك الفصائل العسكرية، وعليه فإن الدول الإقليمية المجاورة لكوريا الشمالية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الحالة بحذر شديد لتتجنب حدوث أي نتائج لا تحمد عقباها، وفي نفس الوقت ترغب في احتواء السلاح النووي لكوريا الشمالية والوصول إلى تسوية ترضي الجميع[23].

ثالثًا ـ التدابير الدبلوماسية لكوريا الشمالية في مواجهة العقوبات الدولية:

لم تنظر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى برنامجها النووي على أنه أداة قتال فحسب، بل حاولت استخدامه لجني منافع سياسية أيضًا، ففي عام 1989م، تبنت استراتيجية تحصيل المكاسب السياسية والدبلوماسية، وذلك عن طريق سعيها لتحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق القبول ببعض القيود على برنامجها النووي بأن أبرمت معها الاتفاق الذي أطلق عليه اتفاق الإطار[24].

ولقد خططت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في عام 1993م، لتوجيه ضربة استباقية لمنشآت كوريا الشمالية النووية قبيل التوصل إلى اتفاق الإطار، إلا أن استعداد كوريا الشمالية للتفاوض حال دون ذلك أن عقد الجانبان مفاوضات في جنيف سنة 1994م، أسفرت عن اتفاق الإطار بين الطرفين، إذ أنه وبموجب الاتفاق قبلت كوريا الشمالية بالبقاء طرفًا في معاهدة خطر انتشار الأسلحة النووية وتجميد برنامجها النووي، كما عطلت أعمال البناء في مفاعلين للطاقة النووية، وأذنت لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول البلاد للتأكد من استمرار هذه المنشآت قيد التعطيل، وذلك مقابل تحصيل مساعدات من الولايات المتحدة في قطاع الطاقة النووية السلمية ومساعدات أخرى اقتصادية[25].

ولقد شهدت المنطقة بعد الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، فترة استقرار دامت لثمانية أعوام، انعكست إيجابًا على جميع دول المنطقة بما فيها كوريا الشمالية، التي استفادت من حصولها على مساعدات اقتصادية وتنمية شراكة تجارية من كوريا الجنوبية[26].

وفي أكتوبر سنة 2002م، قدمت وزارة الخارجية الأمريكية أدلة على استمرار بيونج يانج في تطوير برنامجها النووي، ما دفع الأخيرة للاعتراف العلني ببرنامجها النووي، في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في العلاقات مع

الولايات المتحدة الأمريكية، كما قامت بمساع دبلوماسية لرأب الصدع في علاقاتها مع اليابان، إذ قام الرئيس (كيم) رئيس كوريا الشمالية في سبتمبر سنة 2002م، بالاعتراف لرئيس الوزراء الياباني (كوزمي) في ذلك الوقت باختطاف عدد (13) يابانيًا في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وقام بالإعذار عن هذه الحادثة وترتيب زيارة لمن تبقى منهم على قيد الحياة، وذلك في محاولة منه لكسب الدعم الياباني في تخفيف التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية[27].

وفي عام 2033م، نجحت الصين في جمع الأطراف المعنية بالملف النووي لكوريا الشمالية وهي: (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا) إضافًة لكوريا الشمالية، في منتدى سداسي الأطراف، والذي سمى فيما بعد (بالمحادثات السداسية)، وعرضت كوريا الشمالية خلال الاجتماعات السداسية تجميد برنامجها النووي، مقابل مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية، ورفع الأخيرة لأسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، إلا أن الولايات المتحدة اشترطت أن تقوم كوريا الشمالية بتجميد برنامجها النووي بشكل يمكن التحقق والتثبت منه قبل الحديث عن أي مساعدات اقتصادية أو تحصيل مكاسب سياسية[28].

ولقد مرت المحادثات بجولات متتابعة سيتم تناولها كما يلي:

أ- **الجولة الأولـــــى من المحادثات السداسية :** طرحت بيونج يانج في الجولة الأولى من المحادثات خطة من أربع مراحل للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف تمثلت في:

1- إعلان كوريا الشمالية موافقتها المبدئية على تجميد برنامجها النووي مقابل استئناف الإمدادات الغذائية والطاقة.

2- إبرام معاهدة دولية تلتزم فيها الولايات المتحدة بعدم الاعتداء على كوريا الشمالية وتعويضها عن الخسائر الناتجة عن إنهاء برنامجها النووي، مقابل البدء في اجراءات تجميد برنامجها النووي تحت إشراف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

3- تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعلاقات مع اليابان مقابل إبرام اتفاق بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية تلتزم كوريا الشمالية بموجبه بإيقاف برنامجها الصاروخي ووقف صادراتها من الصواريخ.

4- تفكيك المنشآت النووية بالتزامن مع اكمال عملية بناء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف.

ولقد أشارت هذه الخطة إلى مبدأ التزامن في إبداء التنازلات والإلتزامات، إلا أن هذا الطرح لم يعجب الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصرت على إيقاف وتجميد كوريا الشمالية لبرنامجها النووي، وبشكل يمكن التحقق منه قبل التفاوض حول أية مطالب، وعليه لم تسفر الجولة الأولى من المحادثات السداسية إلا عن صدور بيان عام يؤكد التسوية السلمية للأزمة، واستمرار الحوار[29].

ب- **الجولة الثانية من المباحثات السداسية :** جرت هذه الجولة في فبراير من عام 2004م، وكان مصيرها مثل مصير الجولة التي سبقتها، إذ ساد التشدد والتوتر أجواء المباحثات، ولم تستطع الأطراف الستة إصدار أي بيان مشترك، ونتج عنها إصدار ممثل الصين تصريحًا ذكر فيه أهمية هذه الجولة وإجماع الأطراف على تشكيل فريق عمل للتحضير للجولة القادمة[30].

ج- **الجولة الثالثة من المباحثات:** عقدت في يونيو عام 2004م، وانتهت بدون إحراز أية نتائج، إذ قدمت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الجولة خطة بغية الوصول إلى تسوية ترضي جميع الأطراف، وكانت هذه الخطة مشتملة على مرحلتين، المرحلة الأولى: وأطلقت عليها (المرحلة التمهيدية)، ومدتها ثلاثة أشهر فقط، تقوم فيها كوريا الشمالية بالتحضير لتجميد وتفكيك برنامجها النووي بشكل كامل ونهائي، وتبدأ عملية التفكيك والإزالة فور انتهاء هذه المدة، على أن تباشر هيئة دولية التثبت من عملية التفكيك والإزالة، ونصت الخطة في المقابل على حصول كوريا الشمالية على إمدادات النفط، بالإضافة إلى إزالة أسمها من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، وإلغاء العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة عليها وحصولها على ضمانات أمنية متعددة الأطراف، إلا أن الخطة الأمريكية وبسبب إغفالها لمبدأ التزامن والتوازن في تبادل التنازلات، واجهت رفض بيونج يانج وانتهت الجولة دون اتفاق(31).

د- **الجولة الرابعة من المباحثات:** انعقدت هذه الجولة على مرحلتين من عام 2005م، أسفرت عن إصدار الأطراف الستة، إعلاناً مشتركًا سمى فيما بعد (إعلان بكين)، يتضمن موافقة كوريا الشمالية على تجميد برنامجها النووي وتفكيكه، مقابل موافقة جميع الأطراف على طلبها في الحصول على مفاعل يعمل بالماء الخفيف، ومساعدتها على بناءه في الوقت المناسب، كما تتضمن الإعلان على عودة كوريا الشمالية إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، مقابل الاعتراف بحقها في امتلاك برنامج نووي للاستخدامات السلمية المدنية، وتقديم ضمانات أمنية واقتصادية من قبل أطراف التفاوض، وأكد الإعلان أيضًا على ضرورة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الاعتداء على كوريا الشمالية، إلا أن جميع هذه البوادر الإيجابية اصطدمت مع عودة الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية حول تفسير عبارة (الوقت المناسب) لبناء المفاعل النووي الذي يعمل بالماء الخفيف، إذ تريد الولايات المتحدة الأمريكية من كوريا الشمالية تجميد وتفكيك برنامجها النووي قبل البدء في بناء المفاعل النووي، بينما أصرت بيونج يانج على بناء المفاعل النووي قبل التفكيك وليس بعده، وبالتالي لم ينجح الإعلان في تبديد حالة الشك وعدم الثقة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، بل اتهمت الأخيرة الولايات المتحدة بسعيها إلى تجريدها من سلاحها النووي من خلال المحادثات السداسية لتضربها فيما بعد بسلاح نووي، وانهارت المفاوضات فيما بعد، وأعلنت بيونج يانج عن امتلاكها للسلاح النووي في مارس سنة 2006م، وقامت بإجراء تجربة نووية في أكتوبر من نفس العام(32).

ه- **نتائج المفاوضات السداسية**: بدأت في فبراير سنة 2007م، إجراءات تطبيق البيان المشترك (إعلان بكين) سنة 2005م، إذ كانت أولى المراحل تتضمن وقف إنتاج البلوتونيوم في المجمع النووي (يونج بيون)، لتتحصل كوريا الشمالية في المقابل دفعة مبدئية من زيت الوقود الثقيل، ثم تكون المرحلة الثانية بأن تتخذ كوريا الشمالية خطوات لتفكيك المنشآت النووية في يونج بيون، ونزع السلاح بإعلان كامل ودقيق، مقابل إيصال زيت الوقود الثقيل والإزالة من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، وقدمت كوريا الشمالية إحاطة عن أنشطة إنتاج البلوتونيوم السابقة في يونيو سنة 2008م، تلا ذلك إزالة الرئيس بوش الأبن كوريا الشمالية من لائحة قانون التجارة مع العدو، وأطلع الكونغرس عن نيته رفع أسم كوريا الشمالية من لائحة الدول الراعية للإرهاب بعد قبولها لشروط التحقق، إلا أن كوريا الشمالية لم توافق على المقترحات الأمريكية للتحقق المبدئي، وهددت بمعالجة البلوتونيوم

في سنة 2008م، إلا أنه في أكتوبر سنة 2008م، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن التوصل لاتفاق في شأن التحقق، ورفعت إدارة بوش كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب[33].

ثم أخذت بيونج يانج في تعطيل منشآتها النووية في يونج بيون، وسمحت بعودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أنه حصل خلاف حول إجراءات التحقق داخل المواقع النووية مثل جمع العينات، مما أدى إلى توتر العلاقة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وحدوث تراشق في التصريحات الصادرة عن الطرفين، ثم اجتمعت أطراف المباحثات السداسية في ديسمبر عام 2008م، إلا أنها لم تتوصل إلى أتفاق حول كيفية وآلية التحقق، وأصرت الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية جمع العينات من المواقع للتثبت من الأنشطة النووية، ولقد استمر الخلاف بين الطرفين خلال عام 2011م، حول شروط استئناف المباحثات، إذ أبدت كوريا الشمالية رغبتها في أكثر من مناسبة في العودة إلى المفاوضات مع تشديدها على عدم القبول بأية شروط مسبقة لاستئنافها، فيما أَر الجانب الأمريكي ومعه الحليف الكوري الجنوبي على شرط أن توقف بيونج يانج برنامجها النووي وبرنامجها الصاروخي أولًا، ليتسنى بدء المفاوضات من جديد، الأمر الذي رفضته كوريا الشمالية في البداية، ثم في أغسطس عام 2011م، ألمح رئيس كوريا الشمالية (كيم جونج أيل)، وعقب لقاءه الرئيس الروسي في تلك الفترة (ديمتري مدفيديف) إلى استعداد بلاده للالتزام طواعية بوقف اختياري لإنتاج وإختبار الأسلحة النووية والصواريخ في سياق مواصلة المحادثات[34].

وفي مارس سنة 2016م، أبلغت كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية بوجوب العودة إلى طاولة المفاوضات السداسية، والتقيد بقرار مجلس الأمن الذي يحظر الاختبارات الصاروخية، كما أكد كل من وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) ونظيره الصيني (وانغ بي) على أن بلديهما لا تعترفان بطموحات بيونج يانج في امتلاك أسلحة نووية[35].

ولقد تمكنت كوريا الشمالية في عام 2018م، وعقب إعلانها عن التوقف عن إجراء التجارب النووية وإطلاق الصواريخ البالستية، من التوصل إلى اتفاق بينها وبين جارتها الجنوبية على رفع الهدنة التي أوقفت الحرب الكورية عام 1953م إلى معاهدة سلام، وتخليص شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وفي يونيو 2018م، عُقدت قمة بين كل من الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) ورئيس كوريا الشمالية في سنغافورة بعد وساطة كوريا الجنوبية، وتوصلا لاتفاق على إخلاء منطقة شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإنهاء المناورات العسكرية في كوريا الجنوبية[36].

إلا أنه في التاسع من يناير سنة 2021م، وصف الرئيس كيم جونج أون رئيس كوريا الشمالية الولايات المتحدة الأمريكية ب "العدو الأكبر"، وتعهد بتعزيز الترسانة النووية لبلاده وقدراتها العسكرية، ويأتي هذا التصريح في الوقت الذي يستعد فيه الرئيس الأمريكي المنتخب (جو بايدن) لاستلام مهام منصبه في 20 يناير من العام نفسه، وفي خطوة للضغط على الأخير قبل استلام رئاسة البلاد[37].

وبتاريخ 2021/01/23م، وعقب تولي الرئيس الأمريكي (جو بايدن) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي رد على تصريحات رئيس كوريا الشمالية، أعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض (جين بساكي)، أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل العمل مع حلفائها لردع كوريا الشمالية عن طريق استخدام وسائل ضغط جديدة[38].

واستمر احتدام الصراع إلى حين إعداد هذا البحث، حيث أعلنت كوريا الشمالية انحيازها إلى روسيا في حربها ضد أوكرانيا، وقامت بإجراء تجارب صاروخية في مرات عدة، وأعلنت التعبئة العامة داخل البلاد في استعداد منها لخوض أي حرب عالمية قد تحدث.

الخاتمة:

بعد دراسة نزاع الدول الغربية مع كوريا الشمالية، يمكن استنتاج ما يلي:

1. هيمنة النظرية الواقعية على الأزمة من حيث الحفاظ على توازن القوى في المنطقة، وتحجيم استخدام القوة ضد كوريا الشمالية من قبل حلفائها، ومنع تمرير أي قرار من مجلس الأمن الدولي يقضي باستخدام القوة ضدها وتجريدها من السلاح النووي.
2. إن المفاوضات التي دارت بين كوريا الشمالية واللجنة السداسية ما هي إلا تكريس لمفهوم نظرية الربط والترابط في العلاقات الدولية، من خلال محاولة احتواء الأزمة مع كوريا الشمالية، ومحاولة الوصول إلى حلول للأزمة من خلال الوسائل الدبلوماسية، وإنهاء الصراع بأقل أضرار ممكنة.
3. أصبح النظام العالمي رهين لمصالح الدول الكبرى صاحبة الامتياز ودائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي يمثل تحد حقيقي لقواعد القانون الدولي المنظمة للعلاقات الدولية.

والله ولي التوفيق .

الهوامـــــــــــش:

(1) ستار جبار علاي، الأرض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية، العربي: القاهرة، ط1، 2016م، ص 12

(2) ستار جبار علاي، الأرض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية، المرجع نفسه، ص 12-13

(3) المرجع نفسه ص 13-14

(4) المرجع نفسه ص 142-143

(5) ستار جبار علاي، الأرض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية، المرجع نفسه، ص 141-142.

(6) المرجع نفسه، ص 143 – 144.

(7) المرجع نفسه، ص 166.

(8) عبدالمالك بلغربي، البعد الإقليمي للبرنامج النووي الكوري الشمالي، الكتاب الأكاديمي : عمان، 2018م، ص 288 – 291.

(9) سالي الشعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، العربي: القاهرة، 2018، ص 171 – 174.

(10) ستار جبار علاي، الأرض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية، المرجع نفسه، ص 200.

(11) فردوس محمد عبدالباقي، العلاقات بين الكوريتين ومصالح القوى الكبرى، العربي: القاهرة، 2019م، ص38

(12) ممدوح حامد عطية، محمد جمال مظلوم، الصراع النـــووي في قارة آسيا، الأكاديمية: القاهرة، 2010م، ص 166- 168.

(13) عبدالمالك بلغربي، البعد الإقليمي للبرنامج النووي الكوري الشمالي، المرجع نفسه، ص 288 – 290.

(14) ستار جبار علاي، الأرض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية، المرجع نفسه، ص 276-277.

(15) جاك كارافيلي، سيباستيان ما ير، مواجهة صعبة أمام فريق الأمن القومي الأمريكي الجديد تجاه ايران وكوريا الشمالية، ترجمة معن نعناع ووليد الغريبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2018م، ص 13-17

(16) عبدالمالك بلغربي، البعد الإقليمي للبرنامج النووي الكوري الشمالي، المرجع نفسه، ص 204.

(17) المرجع نفسه، ص 205

(18) سالي الشعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، المرجع نفسه، ص 174.

(19) نصير مطر الزبيدي، إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية، دار الجنان: عمان، 2015م، ص 225.

(20) المرجع نفسه، ص 222 – 224.

(21) المرجع نفسه، ص 155-166.

(22) معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي 2018)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، ط1، 2018م، ص 359.

(23) غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، ترجمة إسماعيل بهاءالدين سليمان، الكتاب العربي: بيروت 2018م، ص 346 – 350.

(24) ستار جبار علاي، الأرض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية، المرجع نفسه، ص 182.

(25) نصير مطر الزبيدي، إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية، دار الجنان: عمان، 2015م، ص 223 - 224.

(26) ممدوح حامد عطية، محمد جمال مظلوم، الصراع النووي في قارة آسيا، المرجع نفسه، ص 156.

(27) المرجع نفسه، ص 154- 155.

(28) المرجع نفسه، ص 151.

(29) ستار جبار علاي، الأرض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية، المرجع نفسه، ص 189 - 190.

(30) المرجع نفسه، ص 190.

(31) ستار جبار علاي، الأرض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية، المرجع نفسه، ص 191.

(32) المرجع نفسه، ص 191 – 194.

(33) ستار جبار علاي، الأرض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية، المرجع نفسه، ص 195.

(34) المرجع نفسه، ص 196 – 198.

(35) المرجع نفسه، ص 198.

(36) فردوس محمد عبدالباقي، العلاقات بين الكوريتين ومصالح القوى الكبرى، المرجع نفسه، ص 16.

(37) موقع بي بي سي الإخباري على الإنترنت، تاريخ الزيارة 2021/01/20، العنوان الالكتروني

https://www.bbc.com/arabic/world-55600497

(38) موقع سبوتنك الإخباري على الإنترنت، تاريخ الزيارة 2021/01/27، العنوان https://sputnikarabic.ae/20211210